4 August 2015
Arabic

الجمعية العامة

اللجنة المخصصة لعمليات إعادة

هيكلية الديون السيادية

٣-٥ شباط/فبراير و ٢٨-٣٠ نيسان/أبريل

و ٢٧-٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٥

تقرير اللجنة المخصصة لعمليات إعادة هيكلية الديون السيادية

المقرر: السيد خالد بنعمادي (الجزائر)

أولاً - المسائل التنظيمية ومسائل أخرى

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

١ - وفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٩/٢٤٧ المؤرخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، عقدت اللجنة المخصصة لعمليات إعادة هيكلية الديون السيادية ثلاث دورات عمل في عام ٢٠١٥. وقد عُقدت دورة العمل الأولى في الفترة من ٣ إلى ٥ شباط/فبراير، وعُقدت دورة العمل الثانية في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل، وعُقدت دورة العمل الثالثة في يومي ٢٧ و ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٥. وعُقدت اللجنة المخصصة ١٢ جلسة عامة.

٢ - وافتتح الجلسة الأولى للجنة المخصصة، في ٣ شباط/فبراير، الرئيس بالنيابة للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، دنيس غ. أنطوان (غرينادا).

باء - انتخاب أعضاء المكتب

٣ - انتخبت اللجنة المخصصة بالتركية، في جلستها الأولى المعقودة في ٣ شباط/فبراير، ساشا سيرجيو لورنتي سوليز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) رئيساً، ونيلوكا كادوروغامووا (سري لانكا) نائباً للرئيس.

الرجاء إعادة استعمال الورق

260815 250815 15-13177 (A)

٤ - وانتخبت اللجنة المخصصة بالتركية، في جلستها الرابعة المعقودة في ٥ شباط/فبراير، خالد بنعمادي (الجزائر) مقرراً.

٥ - وانتخبت اللجنة المخصصة بالتركية، في جلستها السادسة المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل، هانوم إبراهيموفا (أذربيجان) نائباً للرئيس.

جيم - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

٦ - أقرت اللجنة المخصصة، في جلستها الأولى المعقودة في ٣ شباط/فبراير، جدول الأعمال المؤقت بصيغته الواردة في الوثيقة A/AC.284/2015/1. وكان جدول الأعمال كما يلي:

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٣ - وضع إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية.

٤ - اعتماد تقرير اللجنة المخصصة.

٧ - وفي الجلسة الأولى أيضاً، وافقت اللجنة المخصصة على برنامج العمل المقترح لدورة عملها الأولى، بصيغته المعممة في ورقة غير رسمية.

٨ - ووافقت اللجنة المخصصة، في جلستها السادسة المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل، على برنامج العمل المقترح لدورة عملها الثانية، بصيغته المعممة في ورقة غير رسمية.

٩ - ووافقت اللجنة المخصصة، في جلستها الحادية عشرة المعقودة في ٢٧ تموز/يوليه، على برنامج العمل المقترح لدورة عملها الثالثة، بصيغته المعممة في ورقة غير رسمية.

دال - الحضور

١٠ - حضر دورات العمل الثلاث ممثلون عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وحضرها أيضاً ممثلون عن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومراقبون عن منظمات حكومية دولية وممثلون عن منظمات غير حكومية. وترد قائمة بأسماء المشاركين في الوثيقة A/AC.284/2015/INF/1.

ثانياً - وضع إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية

١١ - نظرت اللجنة المختصة في البند ٣ من جدول الأعمال المعنون "وضع إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية"، في الجلسات الأولى إلى الخامسة من دورة العمل الأولى المعقودة في الفترة من ٣ إلى ٥ شباط/فبراير ٢٠١٥؛ وفي الجلسات السادسة إلى العاشرة من دورة العمل الثانية المعقودة في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛ وفي الجلستين الحادية عشرة والثانية عشرة من دورة العمل الثالثة، المعقودتين في يومي ٢٧ و ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٥.

ألف - دورة العمل الأولى

١٢ - في الجلسة الأولى للجنة المختصة، المعقودة في ٣ شباط/فبراير، ألقى خوسيه أنطونيو أوكامبو، المتحدث الرئيسي في الدورة ومدير كلية الشؤون الدولية والعامّة في جامعة كولومبيا، كلمة أمام اللجنة المختصة، ثم ردّ على ما أبداه ممثلو جامايكا وبنن والصين من تعليقات وما طرحوه من أسئلة.

١٣ - وفي الجلسة نفسها، بدأت اللجنة المختصة المناقشة العامة بشأن هذا البند واستمعت إلى بيانات أدلى بها ممثلو جنوب أفريقيا (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، وأوروغواي (باسم اتحاد أمم أمريكا الجنوبية)، وملديف (باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، والاتحاد الروسي، وسري لانكا، وأنتيغوا وبربودا، ونيكاراغوا، وإكوادور، والبرازيل، والأرجنتين، والصين، ومصر، وسنغافورة.

١٤ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ببيانات ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: معهد الإعسار الدولي، ومركز الاهتمام بالتعاون الدولي لأغراض التنمية والتضامن.

١٥ - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ٤ شباط/فبراير واصلت اللجنة المختصة مناقشتها العامة بشأن البند واستمعت إلى بيانين أدلى بهما ممثلا المكسيك والبرازيل.

١ - حلقة نقاش بشأن موضوع "الثغرات في نظام إعادة الهيكلة الحالي"

١٦ - في الجلسة الثانية، المعقودة في ٤ شباط/فبراير، عقدت اللجنة المختصة حلقة نقاش بشأن موضوع "الثغرات في نظام إعادة الهيكلة الحالي"، تولى الرئيس إدارتها، واستمعت اللجنة فيها إلى بيانات أدلى بها أعضاء فريق النقاش التالية أسماؤهم: بينو شنايدر، موظف شؤون اقتصادية أقدم، في مكتب تمويل التنمية، التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية

والاجتماعية؛ وأنا غيليرن، أستاذة القانون في جامعة جورج تاون؛ وريتشارد كوزول رايت، مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية، التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد).

١٧ - ثم عقدت اللجنة المخصصة مناقشة تفاعلية، ردّ أعضاء الفريق خلالها على أبداه ممثلو جنوب أفريقيا، والسلفادور، والأرجنتين من تعليقات وما طرحوه من أسئلة.

١٨ - وشارك في هذه المناقشة ممثل الشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية، وهي منظمة غير حكومية.

٢ - حلقة نقاش بشأن موضوع "خيارات المضي قدماً"

١٩ - في الجلسة الثانية أيضاً، المعقودة في ٤ شباط/فبراير، عقدت اللجنة المخصصة حلقة نقاش بشأن موضوع "خيارات المضي قدماً"، تولى الرئيس إدارتها، واستمعت اللجنة فيها إلى عروض قدمها أعضاء فريق النقاش التالية أسماءهم: يوفين لي، المستشار الخاص لدى قسم الشؤون الاقتصادية وتمويل التنمية، التابع لمركز الجنوب؛ وإيريك لوكومبت، المدير التنفيذي لشبكة اليوبييل للولايات المتحدة الأمريكية؛ وهانز هيومز، رئيس شركة "Capital Greylock" وكبير الموظفين التنفيذيين فيها.

٢٠ - ثم عقدت اللجنة المخصصة مناقشة تفاعلية، ردّ أعضاء الفريق خلالها على أبداه ممثلو أوغندا، والصين والسنگال من تعليقات وما طرحوه من أسئلة.

٣ - حلقة نقاش بشأن موضوع "نحو عملية متعددة الأطراف لتسوية التزاغات الاقتصادية: الدروس المستفادة من الخبرات السابقة"

٢١ - في الجلسة الثالثة، المعقودة في ٤ شباط/فبراير، عقدت اللجنة المخصصة حلقة نقاش بشأن موضوع "نحو عملية متعددة الأطراف لتسوية التزاغات الاقتصادية: الدروس المستفادة من الخبرات السابقة"، تولى الرئيس إدارتها، واستمعت اللجنة فيها إلى عروض قدمها أعضاء فريق النقاش التالية أسماءهم: كيفن غالاجر بول، أستاذ مساعد، في جامعة بوسطن؛ وسونيا. ي. رولاند، أستاذة القانون، في كلية القانون في جامعة نورث إيسترن؛ وغارث سكوفيلد، مستشار قانوني أقدم، في المحكمة الدائمة للتحكيم؛ وانريكي كوسيو باسكال، الخبير المستقل لنادي باريس.

٢٢ - ثم عقدت اللجنة المخصصة مناقشة تفاعلية، ردّ أعضاء الفريق خلالها على أبداه ممثلاً الصين وسنغافورة من تعليقات وما طرحاه من أسئلة.

- ٢٣ - وشارك في المناقشة ممثل مكتب تمويل التنمية، التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.
- ٢٤ - وشارك في هذه المناقشة أيضاً ممثل الشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية، وهي منظمة غير حكومية.
- ٤ - حلقة نقاش بشأن موضوع "تسخير الاقتصاد السياسي لأغراض إعادة هيكلة الديون"
- ٢٥ - في الجلسة الرابعة، المعقودة في ٥ شباط/فبراير، عقدت اللجنة المخصصة حلقة نقاش بشأن موضوع "تسخير الاقتصاد السياسي لأغراض إعادة هيكلة الديون"، تولى إدارتها نائب الرئيس (سري لانكا)، واستمعت اللجنة فيها إلى عروض قدمها أعضاء فريق النقاش التالية أسماءهم: جيمس هيلي، زميل أقدم، مركز الابتكار في مجال الحوكمة الدولية؛ وأوديت ليناو، أستاذة مساعدة في القانون، في جامعة كورنيل؛ ومارك وايدماير، أستاذ مساعد في القانون، في جامعة كارولينا الشمالية في تشابل هيل.
- ٢٦ - ثم عقدت اللجنة المخصصة مناقشة تفاعلية، ردّ أعضاء الفريق خلالها على أبداه ممثلاً جنوب أفريقيا (باسم مجموعة ال ٧٧ والصين)، وسنغافورة من تعليقات وما طرحه من أسئلة.
- ٢٧ - وشارك في المناقشة ممثل مكتب تمويل التنمية، التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.
- ٢٨ - وأدلى بيان أيضاً ممثل من منظمة غير حكومية، هي منظمة القضاء على الجوع في العالم، (بالنيابة أيضاً عن مركز الابتكار في مجال الحوكمة الدولية).
- ٥ - حلقة نقاش بشأن موضوع "التجميد، والتمديد، والشطب: الآفاق الاقتصادية"
- ٢٩ - في الجلسة الرابعة، المعقودة في ٥ شباط/فبراير، عقدت اللجنة المخصصة حلقة نقاش بشأن موضوع "التجميد، والتمديد، والشطب: الآفاق الاقتصادية"، تولى إدارتها نائب الرئيس (سري لانكا)، واستمعت اللجنة فيها إلى عروض قدمها أعضاء فريق النقاش التالية أسماءهم: يلماز أكيوز، كبير الاقتصاديين في مركز الجنوب؛ وباري هيرمان، أستاذ مساعد، في الكلية الجديدة للمشاركة العامة. ومارتن جوزمان، زميل باحث في الدراسات العليا ما بعد الدكتوراه في كلية إدارة الأعمال في جامعة كولومبيا.
- ٣٠ - ثم عقدت اللجنة المخصصة مناقشة تفاعلية، ردّ أعضاء الفريق خلالها على أبداه ممثل الأرجنتين من تعليقات وما طرحه من أسئلة.
- ٣١ - وشارك في هذه المناقشة ممثل معهد الإعسار الدولي، وهو منظمة غير حكومية.

٦ - مناقشة تفاعلية بشأن موضوع "العناصر التي يمكن إدراجها في إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية وسبل المضي قدماً"

٣٢ - في الجلسة الخامسة المعقودة في ٥ شباط/فبراير، عقدت اللجنة المخصصة مناقشة بشأن العناصر التي يمكن إدراجها في إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية وسبل المضي قدماً، واستمعت إلى بيان أدلى به الرئيس.

٣٣ - وفي الجلسة نفسها، أدلى بيان مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد).

٣٤ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى بيان ممثل كل من جنوب أفريقيا (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، والبرازيل، والأرجنتين، والصين، وسنغافورة، وإكوادور، ومصر، واندونيسيا، وشيلي.

باء - دورة العمل الثانية

٣٥ - في الجلسة السادسة، المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل، افتتح رئيس اللجنة المخصصة (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) دورة العمل الثانية وأدلى ببيان.

٣٦ - وفي الجلسة السابعة المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل، قدم الرئيس ورقة غير رسمية بعنوان "نحو عملية متعددة الأطراف لتسوية الديون: المبادئ والعناصر والخيارات المؤسسية"، ثم أدلى ببيان ممثل كل من جنوب أفريقيا (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، وإكوادور (باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي).

٣٧ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

١ - مناقشة تفاعلية بشأن موضوع "المبادئ التوجيهية: الشرعية، والتزاهة، والشفافية، وحسن النية، والقدرة على تحمل الدين"

٣٨ - في الجلستين السادسة والثامنة، المعقودتين في ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل، عقدت اللجنة المخصصة مناقشة تفاعلية بشأن موضوع "المبادئ التوجيهية: الشرعية، والتزاهة، والشفافية، وحسن النية، والقدرة على تحمل الدين".

- ٣٩ - وفي الجلسة السادسة، ألقى المتحدث الرئيسي، ريتشارد كون، المدير والشريك الإداري في شركة "شركاء في الابتكار"، وهي شركة محدودة المسؤولية، كلمة أمام اللجنة المخصصة.
- ٤٠ - وفي الجلسة نفسها، استمعت اللجنة المخصصة إلى بيان أدلى به هوغو مارتينيز، وزير الشؤون الخارجية في السلفادور.
- ٤٠ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ببيان ممثل كل من أوروغواي (باسم اتحاد أمم أمريكا الجنوبية)، وغواتيمالا، والصين، والسودان، ونيكاراغوا، ومصر.
- ٤٢ - وفي الجلسة السادسة أيضاً، شارك في المناقشة ممثل الشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية، وهي منظمة غير حكومية.
- ٤٣ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد).
- ٤٤ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، ردّ المتحدث الرئيسي، وزير الشؤون الخارجية في السلفادور على ما أبدي من تعليقات وما طُرح من أسئلة خلال المناقشة التفاعلية.
- ٤٥ - وفي الجلسة الثامنة، ألقى أكسيل كيسيلوف، وزير الاقتصاد والمالية العامة في الأرجنتين كلمة أمام اللجنة المخصصة.
- ٤٦ - وفي الجلسة نفسها، استمعت اللجنة المخصصة إلى عرضين قدمهما مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، والمستشار الخاص لدى قسم الشؤون الاقتصادية وتمويل التنمية، التابع لمركز الجنوب، وهو منظمة حكومية دولية.
- ٤٧ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ببيان ممثل كل من دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وكوبا والبرازيل، وسري لانكا، وغواتيمالا، وسنغافورة.
- ٤٨ - وفي الجلسة الثامنة أيضاً، ردّ وزير الاقتصاد والمالية العامة في الأرجنتين على ما أبدته الوفود من تعليقات وما طرحته من أسئلة.
- ٢ - مناقشة تفاعلية بشأن موضوع "أحدث التطورات في النهج التعاقدية وسبب عدم كفايته"
- ٤٩ - في الجلسة السابعة، المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل، عقدت اللجنة المخصصة مناقشة تفاعلية بشأن موضوع "أحدث التطورات في النهج التعاقدية وسبب عدم كفايته"،

- واستمعت إلى عرض قدمه اليكسي بيلوف، رئيس قسم أسواق ديون رأس المال، في إدارة الدين العام والأصول المالية السيادية، في وزارة المالية للاتحاد الروسي.
- ٥٠ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل البرازيل ببيان.
- ٥١ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، شارك في المناقشة ممثل مركز الجنوب، وهو منظمة حكومية دولية.
- ٥٢ - وفي الجلسة السابعة أيضاً، شارك في المناقشة ممثل المنتدى الأفريقي والشبكة المعنية بالديون والتنمية، وهو منظمة غير حكومية.
- ٥٣ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان كل من مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، والرئيس.
- ٣ - مناقشتان تفاعليتان بشأن موضوعي "سبيل المضي قدماً" و"المشاكل الناجمة عن الدعاوى المرفوعة ضد البلدان الفقيرة المثقلة بالديون"
- ٥٤ - في الجلستين التاسعة والعاشر، المعقودتين في ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل، عقدت اللجنة المخصصة مناقشتين تفاعليتين بشأن موضوعي "سبيل المضي قدماً" و"المشاكل الناجمة عن الدعاوى المرفوعة ضد البلدان الفقيرة المثقلة بالديون".
- ٥٥ - وفي الجلسة التاسعة، المعقودة في ٢٩ نيسان/أبريل استمعت اللجنة المخصصة إلى عرضين قدمهما مدير وممثل شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد).
- ٥٦ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ببيان ممثل كل من الصين والأرجنتين.
- ٥٧ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ببيان ممثل كل من المنظمين غير الحكوميين التاليتين: الاتحاد الدولي للنقابات التجارية، والشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية.
- ٥٨ - وفي الجلسة التاسعة أيضاً، ردّ مدير وممثل شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) على البيانات التي أدلت بها الوفود.
- ٥٩ - وفي الجلسة العاشرة، استمعت اللجنة المخصصة إلى بيان أدلى به الرئيس.
- ٦٠ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل كل من كوبا، والأرجنتين، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، والصين، وإكوادور.

٦١ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، شارك في المناقشة ممثل معهد الإعسار الدولي، وهو منظمة غير حكومية.

جيم - دورة العمل الثالثة

٦٢ - في الجلسة الحادية عشرة، المعقودة في ٢٧ تموز/يوليه، افتتح رئيس اللجنة المختصة دورة العمل الثالثة وأدى بيان.

٦٣ - وفي الجلسة نفسها، ألقى كارلوس ألبرتو بيانكو، سكرتير العلاقات الاقتصادية الدولية في وزارة الشؤون الخارجية والأديان في الأرجنتين، كلمة أمام اللجنة المختصة.

٦٤ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدى الرئيس بيان عرض خلاله موجز الرئيس (انظر الفرع الثالث أدناه)، والذي تم تعميمه أيضاً بوصفه ورقة غير رسمية باللغة الإنكليزية فقط، وأعلن أنه سوف يُدرج في التقرير النهائي للجنة المختصة.

٦٥ - وفي الجلسة نفسها، وبعد عرض موجز الرئيس، أدى بيان ممثل كل من جنوب أفريقيا (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، وباراغواي (باسم السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي)، وأوروغواي (باسم اتحاد دول أمريكا الجنوبية)، وهايتي (باسم الجماعة الكاريبية)، وملديف (باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، وجمهورية فنزويلا البوليفارية (باسم التحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية)، ونيكاراغوا، وكوبا، وأنتيغوا وبربودا، والبرازيل، وسري لانكا، والصين، وشيلي وسنغافورة، وإكوادور.

٦٦ - وفي الجلسة الثانية عشرة، المعقودة في ٢٨ تموز/يوليه ألقى دنيس أنطوان (غرينادا)، الرئيس بالإنابة للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة كلمة أمام اللجنة المختصة.

٦٧ - وفي الجلسة نفسها، قدم المتحدث الرئيسي، جوزيف ستيغليتز، الأستاذ في جامعة كولومبيا والحائز على جائزة نوبل التذكارية في العلوم الاقتصادية، عرضاً وردّ على البيان الذي أدى به ممثل السلفادور.

٦٨ - وفي الجلسة نفسها أيضاً، ردّ المتحدث الرئيسي على البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً المنظمتين غير الحكوميتين التاليتين: الشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية، وشبكة اليوبييل للولايات المتحدة الأمريكية.

٦٩ - وفي الجلسة الثانية عشرة أيضاً، استمعت اللجنة المختصة إلى بيان أدى به مدير شعبة العولة واستراتيجيات التنمية التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد).

ثالثاً - موجز الرئيس للمناقشات

٧٠ - في الجلسة الحادية عشرة، المعقودة في ٢٧ تموز/يوليه، تم عرض موجز الرئيس وتعميمه أيضاً بوصفه ورقة غير رسمية باللغة الإنكليزية فقط. وينص موجز الرئيس على ما يلي:

لمحة عامة

يعاني النظام الدولي الحالي لإعادة هيكلة الديون من مشاكل التجزؤ، وعدم الكفاءة، والمفاوضات المديدة، مما يؤدي إلى الافتقار لحلول لمشاكل ديون البلدان النامية موجهة نحو النمو، وإلى تحديات تواجه البلدان المتقدمة. وعلاوة على ذلك، لا تزال أنشطة الدائنين غير المتعاونين الذين يرفعون دعاوى قضائية، تزيد من حالة عدم التيقن من النتائج التي تترتب عليها بعد إعادة هيكلة الدين. ويؤدي عجز المجتمع المالي الدولي عن منع نشوب مشاكل الديون أو حلّها على وجه السرعة عند ظهورها إلى خسائر مالية باهظة، وسرعان ما يتسبب في ضياع التنمية في المناطق التي تكون فيها المكاسب قد تحققت بشق الأنفس. وهذا يُضعف جذرياً قدرة البلدان على مواصلة السير على طريق التنمية المستدامة.

وقد أقر رؤساء الدول والحكومات وغيرهم من الممثلين مؤخرًا في برنامج عمل أديس أبابا بضرورة أن يعمل المدينون والدائنون معاً على منع وتسوية حالات الديون التي لا يمكن تحملها. وأكدوا على أهمية إجراء عمليات إعادة هيكلة الديون في الوقت المناسب، وعلى نحو منظم وفعال وعادل ومتفاوض عليه بحسن نية.

عملية التشاور

رُوِّعيت في المشاورات التي أجراها رئيس اللجنة المخصصة (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) الثغرات والتحديات المذكورة أعلاه.

وقد أجرى الرئيس عملية التشاور واضعاً نصب عينيه شمول وبلوغ جميع الدول الأعضاء وجميع الجهات المؤسسية المعنية. وقد تألفت أعمال اللجنة المخصصة لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية من ثلاث دورات عمل عامة، ومساهمات أكاديمية، ومشاورات غير رسمية، ومناقشات حول العناصر التي وردت في ورقة الرئيس بشأن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية والمفاوضات على المبادئ المتعلقة بعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية.

أهمية المبادئ

تم التأكيد خلال المشاورات على ضرورة العثور على الحلول التي من شأنها أن تحقق قدراً أكبر من الاستقرار المالي من خلال الحد من الإفراط في المجازفة مع ضمان حل أزمات الديون عند حدوثها، على نحو أكثر عدلاً وكفاءة. وبغية تحسين ممارسات إعادة هيكلة الديون السيادية الدولية، أقرت اللجنة مجموعة من المبادئ.

ويعتقد الرئيس أن العمل الذي قامت به اللجنة المخصصة سيمكّن من إجراء مزيد من المناقشات حول قضايا الديون. ومن المتوقع أن تساهم المبادئ المتعلقة بعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية، والتي تمثل ثمرة عمل اللجنة المخصصة، في تعزيز كفاءة النظام المالي الدولي، واستقراره وقدرته على التنبؤ، وفي تعزيز تحقيق النمو المستدام والتنمية المستدامة، وفقاً للأولويات الوطنية، واحترام حقوق الإنسان.

ويرد أدناه سرد وشرح لمجموعة المبادئ:

المبادئ المتعلقة بعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية

١ - للدولة ذات السيادة الحق، في إطار ممارسة سلطتها التقديرية، في تصميم سياستها الخاصة بالاقتصاد الكلي، بما في ذلك إعادة هيكلة ديونها السيادية، التي لا ينبغي إحباطها أو إعاقته بواسطة إجراءات تعسفية. وينبغي عدم اللجوء إلى إعادة الهيكلة إلا كمالأخيراً، يحفظ بدايةً حقوق الدائنين.

٢ - ويقتضي مبدأ حسن النية من جميع المدينين بديون سيادية ومن جميع دائنيهم الانخراط في مفاوضات بناءة في عملية إعادة هيكلة الديون السيادية، وفي المراحل الأخرى من العملية بهدف إعادة إنشاء قدرة المدينين على تحمل الديون وخدمة الديون، على نحو فوري ودائم، فضلاً عن الحصول على دعم من كتلة حرجة من الدائنين، من خلال الحوار البناء، بشأن شروط إعادة الهيكلة.

٣ - وينبغي تشجيع الشفافية من أجل تعزيز مساءلة الجهات المعنية، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تقاسم البيانات والعمليات المتصلة بتسويات الديون السيادية، في الوقت المناسب وعلى حد سواء.

٤ - تتطلب النزاهة أن تتمتع جميع المؤسسات والجهات الفاعلة المشاركة في عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية، بما في ذلك على المستوى الإقليمي، وفقاً لولاية كل منها، بالاستقلال وأن تمتنع عن ممارسة أي تأثير لا مسوغ له على العملية وعلى أصحاب المصلحة

الآخرين أو الانخراط في أعمال من شأنها أن تؤدي إلى تضارب في المصالح أو الفساد، أو كليهما.

٥ - تفرض المعاملة العادلة على الدول واجب الامتناع عن التمييز التعسفي بين الدائنين، ما لم يكن للمعاملة المختلفة ما يبررها قانوناً، وأن تكون معقولة ومرتبطة بخصائص القرض الائتماني، بما يضمن المساواة بين الدائنين، وأن تُناقش بين جميع الدائنين. وللدائنين الحق في الحصول على نفس المعاملة التناسبية وفقاً لدرجة الائتمان الخاصة بهم وخصائصه. وينبغي عدم استبعاد أي من الدائنين أو مجموعات من الدائنين من عملية إعادة هيكلة الديون السيادية.

٦ - الحصانة السيادية من الولاية القضائية والتنفيذ فيما يتعلق بإعادة هيكلة الديون السيادية هي حق من حقوق الدول أمام المحاكم المحلية والأجنبية، وينبغي أن تُفسَّر الاستثناءات من الحصانة تفسيراً ضيقاً.

٧ - تقتضي الشرعية احترام متطلبات الشمولية وسيادة القانون، على جميع المستويات عند إنشاء المؤسسات والعمليات المتعلقة بتسويات إعادة هيكلة الديون السيادية. ويجب أن تبقى شروط وأحكام العقود الأصلية سارية المفعول حتى يحين الوقت الذي يتم تعديلها فيه بموجب اتفاق إعادة الهيكلة.

٨ - تعني القدرة على تحمل الدين أن تُنجز عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية في الوقت المناسب وبطريقة فعالة تؤدي إلى حالة من الاستقرار في الدولة المدينة من حيث الديون، وتحافظ بدايةً على حقوق الدائنين بينما تعزز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والتنمية المستدامة، وتقلل إلى أدنى حد من الخسائر الاقتصادية والاجتماعية، وتضمن استقرار النظام المالي الدولي وتحترم حقوق الإنسان.

٩ - تعني إعادة الهيكلة القائمة على موافقة الاغلبية أن اتفاقات إعادة هيكلة الديون السيادية التي توافق عليها أغلبية مؤهلة من دائني الدولة لن تتأثر أو تتعرض للخطر أو الإعاقة من نواحٍ أخرى من قِبَل دول أخرى أو أقلية غير تمثيلية من الدائنين الذين يجب عليهم احترام القرارات التي اعتمدها غالبية الدائنين. وينبغي تشجيع الدول على إدراج بنود العمل الجماعي في ديونها السيادية التي ستصدرها.

رابعاً - اعتماد تقرير اللجنة المخصصة

- ٧١ - في الجلسة الثانية عشرة، المعقودة في ٢٨ تموز/يوليه، قدم المقرر مشروع تقرير اللجنة المخصصة بشأن دورات العمل الثلاث، على النحو الوارد في الوثيقة [A/AC.284/2015/L.1](#).
- ٧٢ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة المخصصة مشروع التقرير وكلفت المقرر بأن يضعه بصيغته النهائية من أجل تقديمه إلى الجمعية العامة قبل اختتام دورتها التاسعة والستين.

خامساً - اختتام اللجنة المخصصة لأعمالها

- ٧٣ - في الجلسة الثانية عشرة، المعقودة في ٢٨ تموز/يوليه، استمعت اللجنة المخصصة إلى بيانات أدلى بها ممثلو جنوب أفريقيا (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، والسلفادور، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، والأرجنتين.
- ٧٤ - وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بملاحظات ختامية وأعلن اختتام اللجنة المخصصة لأعمالها.